بحوث جامعية

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

العدد الثاني – جانفي 2002

بحوث جامعية

مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس

العدد الثاني – جانفي 2002

« Buḥūṭ Jāmi^{c}iyya »

Recherches Universitaires

Academic Research

Revue de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Sfax

Journal of the Faculty of Letters and Humanities of Sfax

N°2 – Janvier 2002

N°2- January 2002

بحوث جامعيـــــة

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

العدد الثاني – جانفي 2002

مجلة بحوث جامعية

الإدارة والتحـــــــرير

العنوان : طريق المطار كلم 4.5 – 3029 صفاقس

العنوان البريدي : ص.ب. 553 3000 صفاقس

الهاتف : 557 670 (04) 216 – 558 670 (04) 216

الفاكس : 540 670 (04) 216

البريد الإلكتروني : MedAli.Halouani@ Flsh.rnu.tn

المدير المسؤول : **محمد رجب الباردي**

رئيس التحريـــر : **صالح الكشـــــو**

نائب رئيس التحرير : **محسن ذيـــــاب**

هيئة التحرير :

- **محمد علي الحلواني**
- **محمد رجب الباردي**
- **نور الدين الكـــراي**
- **محمد الطاهر المنصوري**
- **محمـد العزيـز نجاحي**
- **محمد صالح المراكشي**
- **صالـح الكشـــــو**
- **منيـــر التريكـــي**
- **محســن ذيـــاب**
- **لسعـد الجمـوسي**

سعـــــر الإشتـــــراك السنـــوي :

تونس وأقطار المغرب العربي : 6 د.ت. + 2 د.ت. (معلوم البريد) = 8 دينارا تونسيا

الأقطار الأخرى : 10 دولارا أمريكيا + 5 دولارا (معلوم البريد) = 15 دولارا أمريكيا

ترسل قيمة الاشتراك بحوالة بريدية أو بصك بنكي باسم مقتصد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس – الحساب الجاري بالبريد 294823 مع ذكر عبارة : "**اشتراك في مجلة بحوث جامعية** ".

مذكرة للناشرين في المجلة

* "**بحوث جامعية**" مجلة محكمة في مجال الآداب والعلوم الإنسانية تصدر كل 6 أشهر

* لايزيد عدد صفحات البحث الواحد فيها عن 25 صفحة مرقونة.

* ترقن البحوث فيها بتلخيص في إحدى اللغات الثلاث التالية : العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية بحسب لغة البحث.

* المواصفات المادية للبحوث ينبغي أن تكون وفق نظام "وورد" Word (مع الإسطوانة الحاملة لاسم صاحب البحث).

* ينبغي أن تكون الإبانات كالخرائط والرسوم والصور في شكلها وحجمها النهائيين.

* يفرد باب قار للقراءات (على ألا تتجاوز القراءة الواحدة 5 صفحات مرقونة).

* تلتزم هيئة تحرير المجلة بإعلام المساهمين بقبول بحوثهم لمراجعتها حال تسلمها تحكيما إيجابيا ولاتعاد إليهم في حال عدم نشرها.

* الآراء المنشورة لاتلزم إلا أصحابها.

* المساهمة في المجلة مجانية. ويحصل أصحاب المقالات المنشورة في المقابل على 3 نسخ من المجلة.

هيئة التحريـــــــر

مكانة ابن جنّي في التراث النحوي

عبد القادر المهيري *

يمكن تبسيطا للأمور تصنيف تاريخ النحو وضعا وتأليفا حسب ثلاث مراحل كبرى نسميها على التوالي : مرحلة الريادة ومرحلة التعميق والتعليل ومرحلة الجمع والصيانة :

مرحلة الريادة ونحددها بنهاية القرن الثامن الهجري (الثامن ميلادي)، ومن المفارقات أن أمرها مجهول معروف : مجهول لأن الأعلام الذين تذكرهم من رجالها كتب التراجم لانعرف من مساهمتهم في وضع النحو واستنباط مبادئه وقواعده شيئا يساعد على رسم الخطوط الكبرى- على الأقلّ – لتاريخ تكوّن المادة النحوية، لكنّ هذه المرحلة تنتهي بكتاب سيبويه، بكتاب يدلّ على أن النحو بلغ من التبلور والنضج والاكتمال مابوّأ صاحبه مكانة لم يتمكن أحد في تاريخ النحو من منافسته فيها ورفع هذا التصنيف إلى مرتبة قرآن النحو على حدّ عبارة بعضهم أي المرجع الذي لاغنى عنه والحكم الذي لديه القول الفصل. فمعرفتنا لهذه المرحلة مرجعها كتاب سيبويه، فهو دليل قاطع على أنها كانت مرحلة مخاض ثرية تراكمت فيها عناصر المعرفة النحوية وانصهرت شيئا فشيئا أيّما استفادة من تعليم أستاذه الخليل فأخرج للناس تصنيفا لانبالغ إن قلنا إنه وجّه النحو العربي توجيها نهائيا لم تحد عنه الأجيال المتعاقبة من الخلف رغم مابرز فيها من أعلام أفذاذ وما دار من نقاش وجدال أوهم بوجود تيارات متنافسة وآراء متباينة.

هذا مايلاحظ في المرحلة الثانية التي يمكن تحديدها تقريبا بالقرنين الثالث والرابع الهجريين (التاسع والعاشر الميلاديين). ففيها تقابل الفريقان البصري والكوفي واشتد الخلاف بينهما واستفحل التنافس لكنه خلاف لم يتجاوز في نظرنا الجزئيات ولم يسفر عن نظريتين نحويتين لكلتيهما ملامحها الخاصة واتجاهها المغاير الواضح رغم مايقال من جنوح البصريين إلى القياس والكوفيين إلى السماع، فالاختلاف هو في درجة اعتماد هذا أو ذاك من قبل كليهما لا في توجيه النظرية النحوية وجهة طريفة تخرج عما سطره الإمام إمام النحاة سيبويه، وعلى كل فإن وجد اختلاف حقيقي فإنه على الأقل لم يكن متكافئا إذا لم يسفر عن تراث نحوي كوفي يمثله رجال من طراز المبردّ والزجاجي وابن السرّاج والسيرافي والرماني وأبي على الفارسي وابن جني ولا أنتج –حسب مانعلم- من التصانيف مايضاهي تلك التي وضعها هؤلاء الأعلام ولوكانت مجرّد شروح، وكل هؤولاء يعتبرون من البصريين.

---

* أستاذ متميّز

ولم تخل المرحلة الثالثة التي وسمناها بمرحلة الجمع والصيانة من أعلام لاشك في قيمتهم مثل عبد القاهر الجرجاني وابن يعيش وابن الحاجب والأستراباذي وأبي حيان النحوي وابن هشام الأنصاري، إن مايتسم به التصنيف في هذه المرحلة التي تنطلق من القرن الخامس وتمتد إلى القرن العاشر هو غلبة الشروح والموسوعات على غرار ماتمّ في مجالات معرفيّة أخرى مثل اللغة والأدب... لذا اعتبرناها مرحلة جمع وصيانة، استغلّ رجالها ماتراكم من المعارف طيلة القرون الأربعة الأولى فجمعوها وبذلك صانوا التراث النحوي من التلاشي من جرّاء الملابسات السياسية والاجتماعية التي كثيرا ماكانت تفضي إلى إتلاف المكتبات بإحراق مخطوطاتها أو إغراقها في الأنهار، ولئن بقي لنا عدد لابأس به من مصنفات القرون الأربعة الأولى أو قل من القرنين الثالث والرابع فإن بعض الجزئيات تبقى غامضة لو لم توضحها أحيانا مصنفات أمثال ابن يعيش والاستراباذي وأبي حيان.

لقد خلّف لنا نحاة هذه المراحل الثلاث مصنفات متنوعة شكلا وحجما وصياغة أحيانا يمكن تصنيفها على التوالي إلى :

- أمهات أسميّها بكتب مرتجلة لم يعتمد أصحابها على مختصرات، وهذه هي منطلق التأليف في النحو فمنها كتاب سيبويه ومقتضب المبرد وأصول ابن السراج ومصنفات الفارسي (وإن كان أغلبها من الإملاءات) ومصنفات أبي حيان النحوي.
- مختصرات ومما بقي لنا منها تصريف المازني وجمل الزجاجي ولمع ابن جني ومفصل الزمخشري وكافية ابن الحاجب وشافيته وألفية ابن مالك.
- شروح تعتمد هذه المختصرات متونا توضح وتوسّع وتنقل وتجمع، ولم يقتصر عمل الشرح هذا على مرحلة الجمع والصيانة بل يرجع عهده إلى القرن الرابع على الأقل مع شروح كتاب سيبويه من قبل السيرافي والرماني وتواصل مع ابن يعيش وابن الحاجب والأستراباذي وابن عقيل وابن هشام الأنصاري.
- مصنفات ذات غاية منهجية لاتتناول عرض القواعد وتوضيحها وتفصيلها وإنما عرض المبادئ المعتمدة لوضعها وتعليلها أو بيان الفروق بين الآراء، إلى هذا الصنف ينتمي كتاب الزجاجي الإيضاح في علل النحو وخصائص ابن جني ومصنفات الأنباري مثل لمع الأدلة في أصول النحو والإنصاف في مسائل الخلاف وكذلك مصنفات أبي البقاء العكبري مثل مسائل خلافية والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.

تبيّن هذه النظرة السريعة على التراث النحوي من حيث مراحله وأعلامه وأنواع تصانيفه تراثا زاخرا بالرجال والمؤلفات لم ينقطع التأليف فيه إلى يومنا هذا، لكنه تراث لاتبدو مراحله المتعاقبة دالة على تطور في النظرية النحوية العربية سواء من حيث المنهج ومنطلقاته، أو من حيث المدونة المعتمدة واللغة الموصوفة المقننة،

وليس ذلك بالأمر الغريب إذا ما اعتبرنا أنّ الدافع الأساسي إلى وضع النحو العربي هو وصف لغة القرآن وتقعيدها لصيانة النصّ المقدّس وشرحه وفهمه، فهذا النصّ يمثّل الجانب الأهم من المدونة المعتمدة مع الاستعمالات التي تمثّل سنن لغة العرب والحجة على أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، وهذا الحرص على ضمان صلة النحو العربي بلغة القرآن لم ينقطع منذ العصور الأولى إلى يومنا هذا، ولعلنا لانعدو الصواب إذا ماقلنا إن مكانة النص المقدّس وخلوده نتج عنهما – إن لم يكن ضرب من التقديس للتراث النحوي كما حدد ملامحه سيبويه – اعتقاد بأنه يعسر وصف العربية من منطلقات مبدئية غير منطلقاته أو بمراعاة ماقد يكون طرأ على أبنيتها من تطور، فأخذ ذلك بعين الاعتبار معناه إفساح المجال للحن والفساد.

إذا كان الأمر كذلك فهل يمكن الحديث عن طرافة علم من أعلام النحو مهما ذاع صيته وارتفع شأنه ونوّه به السلف والخلف ؟ وهل يمكن أن نعتبر أن لبعضهم مثل ابن جني مكانة خاصّة في التراث النحوي ؟ أي هل يمكن أن يكون لنحوي ماموقف أو زاوية نظر تميّزه عن غيره لافي مايتعلّق بجزئيات محدودة أو مسائل متفرقة وإنما في موقفه العام من اللغة ؟ على كل إن مانلاحظه في أكثر الدراسات التي تناول فيها أصحابها علما من أعلام النحو هو العناية بما قاله في جزئية من الجزئيات أو ماتبناه من الأقوال المختلفة مما لايدل قطعا على طرافة تذكر.

فهل يمكن لنا بعد هذا أن نبرّر ماحظي به ابن جنّي من تنويه في بعض كتب التراجم قديما وبعض الدراسات الحديثة ؟ نكتفي هنا بذكر نماذج مما قيل في هذا الشأن. من ذلك قول السيوطي : " من أخلاق أهل العلم وأعلمهم بالنحو والتصريف... وليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ماله سيما في علم الإعراب فقد وقع منه على ثمرة الغراب". لكن مايلاحظ في هذا التنويه أنّه لايدّل على أنّ له نظرية خاصة في النحو وإنما يدّل على شدّة ذكائه وقدرته على التخريج والتعليل بدون الخروج عن السنة المشتركة، وهذا مايؤيده قول السيوطي نفسه في المزهر وهو يتحدث عن ابتداع ابن جنّي للاشتقاق الأكبر : " وإنما جعله أبوالفتح بيانا لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قدر مشترك"، وتجدر الملاحظة هنا أن اسم ابن جنّي اقترن بمفهوم الاشتقاق الأكبر حتى أنّ صاحب مقال " ابن جنّي" بدائرة المعارف الإسلامية يعتبره مؤسس علم بأتم معنى الكلمة عندما يقول : « Il fonda la science de l'étymologie »، ويذهب آدم ميتز إلى أن صاحب الخصائص وضع مبحثا جديدا في " علم اللغة " " لايزال– على حدّ ترجمة أبو ريدة – يؤتي ثمره إلى اليوم"، من الغريب أننا نجد في أحكام القدماء– وهم يتحدثون عن صاحب الاشتقاق الأكبر – من الاحتراز مايخلو منه أحكام بعض المعاصرين، لكن لايخفى أن مثل آدم ميتزليس من المختصين في علوم اللغة وأن مقال دائرة المعارف الإسلامية ليس إلا إعادة لمقال الطبعة الأولى.

على كل فابن جني لم يخرج عن السنّة النحوية التراثية ولم ينظر إلى العربية نظرة مغائرة لنظرة سيبويه، بل إن صاحب الكتاب هو مرجعه الأول والأخير يوضّح آراءه ويدلّل عليها ويفنّد ماخالفها من أقوال غيره، " فقد حطب (أي جمع) بكتابه – على حدّ تعبيره– علما مبتكرا ووضعا متجاوزا لما يسمع ويرى"، واستمع إليه يشيد به مرّة أخرى وينوّه بمكانه في لغة تبدو عليها الصنعة لكنها صنعة المعجب بمن يتحدّث عنه، الباحث عن الصيغ الجديرة به، الموفية بحقه، يقول ابن جني في صاحب الكتاب: " ولما كان النحويون بالعرب لاحقين وعلى سمتهم آخذين وبألفاظهم متحلين ولمعانيهم وقصودهم آمّين جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ووسم أغفاله وخلج أشطانه (جذب أحباله أي غار إلى أعماقه) وبعج أحضانه (شق جوانبه) وزمّ (شدّ) شوارده وأفاء (أرجع) فوارده أن يرى فيه نحوا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا وأن يعتقد في هذا الموضع نحوا مما اعتقدوا في أمثاله لاسيما والقياس إليه مصغ وله قابل وعنه غير متثاقل... فاعرف أن سيبويه لاحق بهم وغير بعيد فيه عنهم ...".

فصاحب الكتاب حسب هذا الكلام يتجاوز الواصف المقنّن للغة يرصد معطياتها ويستقرئ استعمالاتها بصفة موضوعية ليصبح فاعلا فيها أي ليكون واحدا من مستعمليها، له من النفوذ مالهم ومن حق التصرّف فيها ماعندهم.

ومما قد يستغرب أن ابن جني مع إعجابه بسيبويه لم يشرح كتابه على غرار معاصريه السيرافي والرمّاني، فشرح الكتاب كان– حسب ما يبدو لنا– مناسبة لإقامة الدليل على علم الشارح وتبحّره في النحو وقدرته على النفاذ إلى أسرار دقائق تصنيف الإمام، وقد شرح ابن جني عددا من المختصرات كتصريف المازني وإيضاح الفارسي وفصيح ثعلب ومصنفات ابن السكّيت (المقصور والممدود، والمذكر والمؤنث والقلب والإبدال)، فقد مارس ابن جنّي الشرح خاصّة في مجال الصرف كما شرح عددا من الدواوين وخاصة شعر المتنبيّ، وديوان الحماسة. لكنّه لئن لم يشرح الكتاب فقد استغله في أهم مصنفاته وخاصّة في كتاب الخصائص، وفي غياب شرحه لهذا التصنيف يحقّ لنا أن ننتظر منه كتابا مفصّلا في النحو، لكننا لانظفر بشيء من هذا القبيل ضمن كتبه التي تجاوز عددها الخمسين، فليس له من كتب القواعد سوى مختصرات في النحو أو الصرف مثل اللمع في العربية ومختصر التصريف الملوكي...

وليس فيها مايجلب الانتباه ولامايبوّئه مكانة مرموقة بين النحاة، ولعلنا نجد لذلك تفسيرا في تقديمه لكتاب الخصائص عندما يقول : " ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجرّ والجزم لأن هذا أمر قد فرغ في أثر الكتب المصنفة فيه منه".

إنّ اعتماده الكلي على آراء سيبويه وإحجامه عن وضع تصنيف شامل في النحو واكتفاءه بما وضعه غيره فيه كل ذلك يقوم دليلا على أنه لايعتبر أن له منهجا نحويا خاصّا به أو أنه وسع المدونة النحوية إلى استعمالات لغوية لم يأخذها سلفه بعين

الاعتبار. فما الذي يبرّر موقف ابن خلدون عندما يقول متحدثا عن ابن هشام الأنصاري : " وكأنه ينحو في طريقته نحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّي واتبعوا مصطلح تعليمه" ؟ وفيم تبدو طرافته الناتجة عن أصله الرومي الذي اكسب فنّه – على حدّ تعبير أحمد أمين – طابعا خاصّا " لم يكن مألوفا في العقلية العربية والفارسية ؟ " ولم يقول محققو الجزء الأول من كتاب سر الصناعة : " إننا لانكاد نعرف بين علماء العربية في القرن الرابع أو بعده نظيرا لأبي الفتح عثمان ابن جني الذي ترك ثروة تأليفية ضخمة يميزها الابتكار والطرافة واتساع الأفق " ؟

نعم لقد ترك ابن جني مؤلفات كثيرة تجاوز عددها الخمسين– كما قلنا – لكن كثرة التأليف لاتدّل على الطرافة بل قد لاتفسّر إلا بالنقل والرواية وإعادة ماقاله السلف، وهي تآليف في مجالات متنوعة، لكن لم ينفرد ابن جني بتنوع اهتماماته وسعة إطلاعه وثقافته. فمالذي يمكن أن يعتبر في آثاره عنوان طرافة أو ابتكار ؟

يبدو لنا أن ذلك ينبغي البحث عنه في جوانب لاتبرز لمن يبحث عنه في السنة اللغوية والقواعد التراثية، وأولها في نوع بعض تآليفه وأساسا كتاب الخصائص وكتاب سرّ صناعة الإعراب.

لانبالغ إن قلنا إن كتاب الخصائص له مكانة مرموقة ضمن ماوضع من تصانيف في علوم اللسان العربية، ويمكن اعتباره فريدا من نوعه ضمن هذه التصانيف، وقد كان ابن جني واعيا بمكانته إذ ينفي عنه الاهتمام بوجوه الإعراب وأحكامه ويقول فيه إنه " مبنى على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادئ"، كما ،ه يعتبره– إن جاز التعبير– ملتقى مانسميه اليوم باختصاصات متنوعة فهو – على حدّ تعبيره – " ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بدئ وإلام نحي، وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتّاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه".

يتجاوز ابن جني القواعد في هذا الكتاب لينظر في بنية اللغة العربية أصواتا وصيغا وتراكيب نظرة عامة ويبحث عن المبادئ والأصول التي تنتظم بمقتضاها قوانينها في بناء متناسق رغم ماقد يبدو عليها من تباين بل أحيانا من تناقض، ولعل هذا ماقصده بعضهم عندما نوّه بقدرة ابن جني على ردّ المختلفات إلى قدر مشترك".

فالبحث عن المبادئ العامّة التي قد تعين على فهم مانسميه اليوم نظام اللغة بارز في عناوين الكثير من فصول كتاب الخصائص، من ذلك على سبيل المثال : باب في تركّب اللغات، باب في أن ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط ؟ باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، باب في حمل الأصول على الفروع، باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية... هذه العناوين وغيرها تسم فصولا من الكتاب يفسر فيها ابن

جنّي جوانب من الاستعمال ويعللها تعليلا يرجعها رغم صبغتها الجزئية إلى المبدأ العام الذي يحيل إليه العنوان المعني، بالإضافة إلى هذا فكلما وجد عند سيبويه مبدأ عاما ذكره واعتمده مبدأ تفسيريا شاملا لعدد من المعطيات من ذلك مثلا : " وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"، أو " وعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتّة".

ولئن اتسم كتاب الخصائص بالحرص على البحث عما في العربية من " خصائص الحكمة " و " علائق الاتقان والصنعة " فإنه كتاب نظر ورأي وروية تتشابك فيه عناصر كثيفة متنوعة منها ماهو بمثابة المنطلقات التفسيرية ومنها ماهو من قبيل العناصر المنهجية المنظّرة لما ينبغي أن تتسم به النصوص المعتمدة وطريقة استنباط القوانين منها، يعتبره ابن جني كتاب أصول لابالمعنى الذي يدّل عليه هذا المصطلح في كتاب ابن السرّاج – أي القواعد- وإنما بما يستفاد منه عندما نقول أصول الكلام والفقه، فقد تضمّن فصولا عديدة في السماع والقياس والعلل وكيفية استغلالها في تفسير الاستعمال والدفاع عما يذهب إليه النحوي من تخريجات له، إن مصطلح الأصول في كتاب الخصائص أعمّ- في نظرنا- من قصره على تقنين السماع والقياس، لكنّ مقارنة ابن جني لعمله بما سماه " مذهب أصول الكلام والفقه " قد تكون هي التي أدّت إلى تحديد مادة هذا الفنّ وحصرها في دراسة السماع والقياس وماإليهما من تعليل، وعلى كل فإن ابن جني هو واضع هذا الفنّ ولايبدو أن الذين كتبوا فيه من الخلف كالأنباري والسيوطي قد أضافوا شيئا يذكر إلى ماستنبطه ابن جنّي أو بلوره من المعطيات اللهم مايتسم به عمل الأنباري في كتابه لمع الأدلّة من المحاكاة التامّة لأصول الفقه وأصول الحديث من حيث الاصطلاح وتصنيف المادّة بحيث تبدو أصول النحو نقلا أمينا لأصول الفقه لايخلو من التكلف في تطبيقها على مجال قد يستعصي عليها.

لكلّ هذا يمكن اعتبار كتاب الخصائص ممايميّز ابن جني عن سائر علماء اللسان كتصنيف لم يضعه على غرار منوال سبق إليه أو احتذا حذوه الخلف، وسنرى بعد حين أنه تناول في بعض أبوابه مواضيع ووقف عند مفاهيم تناولا ووقوفا يحملان طابعه الشخصي المتمثل هنا في التساؤل عما يكتفي غيره بترديده أو يعتبره من تحصيل الحاصل وفي السعي إلى تحديده وتوضيحه.

ونعتبر كتاب سرّ صناعة الإعراب أيضا من التصانيف المميّزة لابن جني لمجرّد تخصيصه تصنيفا للأصوات، فالأصوات- كما هو معلوم- لم تتناول عند سيبويه ولاعند غيره فنّا قائما الذات بجانب النحو والصرف وإنما تتناول على هامش البحث في التغييرات الصرفية أو باعتبارها مدخلا للنظر فيها، وقد أطلق ابن جنّي على محتوى كتابه مصطلح " علم الأصوات والحروف" مما يدّل على اعتباره ركنا قائم الذات من أركان دراسة اللسان، والذي يسترعي الانتباه في هذا الكتاب المنهج المتوخى

فيه، فقد خصّص المؤلف قسما منه لما يمكن أن نسميه صوتيات عامّة حدّد فيه الصوت عامّة، واستعرض مخارج الحروف وصفاتها وفروعها والحركات ومكانها في تسلسل الأصوات، واستعرض في بقية الكتاب الحروف حرفا حرفا من حيث المخرج والصفات ومايطرأ عليها من تغييرات من جراء تعاملها مع سائر الأصوات، وحاول ابن جنّي في الصفحات الأخيرة من الكتاب أن ينظر في كيفية ائتلاف الحروف بعضها مع بعض في الكلمة، لاشكّ أنّ ابن جنّي استغلّ مارود عند سلفه من معلومات وخاصّة عند الخليل وسيبويه، فليس في المادة المعروضة مايمكن اعتباره فتحا جديدا باستثناء طريقة ترتيبها وطريقة توزيعها على مختلف الأقسام وذلك يمثّل في حدّ ذاته إضافة لاتنكر، لكن لابدّ من الوقوف عند موضوعين نعتبر ابن جنّي رائدا فيهما، أولهما تساؤله عن محلّ الحركات من الحروف معها أم قبلها أم بعدها ؟ هذه قضية تبدو بديهية لايبدو على مانعلم أنها أثيرت قبل ابن جني باستثناء ما أشار إليه سيبويه عرضا عندما اعتبر أن الحركة بعد الحرف، ورغم بداهة هذا الموضوع فلا يبدو أن الأمر كان محسوما عند كل أفراد خلف سيبويه، و على كل فليس غريبا أن يبدو ذلك موضوعا مشكلا لأسباب منها : السكوت عن الحركات ابتداء من كتاب سيبويه في الابواب أو الفقرات المخصصة لتصنيف الأصوات حسب مخارجها وصفاتها، فرغم صلتها بحروف اللين واعتراف بعضهم بذلك فإنها لاتصنّف على أنها أصوات قائمة الذات تأتلف مع الحرف كما يأتلف الحرف مع الحرف، لذا قد يغمض أمر مرتبتها منه، ومن أسباب الإشكال أنّ وجودها مرتهن بوجود الحرف لذا قد يغمض أمر مرتبتها منه، فهي صوت لايمكن التلفظ به في العربيّة إلاّ بفضل الحرف، أما السبب الثالث فهو طريقة رسمها إذ لاترسم ضمن تسلسل الحروف تسلسلا خطّيا وإنما توضع فوقه أو تحته، وهذا قد يوهم بأنها تنطق معه، وعلى كلّ فقد بدا لابن جنيّ أن موضوع مرتبة الحركة من الحرف جدير بالتحديد والتوضيح فقد اعتبره أستاذه أبو علي الفارسي موضوع خلاف وقال إن " سبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال "، ولم يكن الفارسي–وهو ماهو في نظر ابن جنّي– يستبعد أن تحدث الحركة مع الحرف بل كان يقوّي بالحجة قول من قال بذلك، لكل هذا فصّل ابن جنّي القول في هذا الموضوع، وألحّ عليه في كتاب الخصائص وكتاب سرّ الصناعة، واستعمل حججا متنوعّة لتفنيد قول من قال بأنّها قبل الحرف أو معه وللإقرار بأنها لايمكن أن تكون إلاّ بعده، فمنها الصوتية الراجعة إلى طبيعة الحركة فهي عنده أبعاض حروف المدّ مماجعل بعضهم يسمي الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمّة الواو الصغيرة أو أن حروف المدّ كلّ لها أو هي حركات مشبعة، فكما أنه لاينازع أحد في مرتبة حروف المدّ وتسلسلها في النطق على غرار سائر الحروف فإن أبعاضها لايمكن أن ترد في التلفظ إلا بعد الحرف، واعتمد ابن جني حجة صوتية أخرى استمدها من تعامل الأصوات وبالتدقيق من ظاهرة الإدغام، فإدغام المثلين لايتمّ لقيام الحركة حاجزا

بينهما، فهي تقوم هنا بنفس الدور الذي يقوم به حرف المد بين الحرفين المتماثلين، ولأحد ينكر ورود حرف المدّ بعد الحرف المعني به، بجانب هذه الحجج الصوتية لايتردد ابن جنّي في استعمال حجج ذات صبغة منطقية فيردّ على الذين يقولون بحدوث الحركة مع الحرف معتبرينها صفة له كالجهر والهمس بأن كلا من الحركة والحرف عرض وأنه " قد قامت الدلالة من طريق صحّة النظر- على حد تعبيره- على أن الأعراض لاتحلّ الأعراض".

إنّ إضافة ابن جني هنا- كماهو الشأن في ماسنراه من مواضيع أخرى- تمثلت في حسم قضية لم تكن- رغم بداهتها على مانتصوره اليوم- موضوع إجماع. أما الموضوع الثاني الذي يسترعي الانتباه في كتاب سرّ الصناعة فهو البحث في تأليف الحروف كلمات أو مايعبّر عنه "مزج الحروف بعضها ببعض ومايجوز من ذلك ومايمتنع ومايحسن ومايقبح ومايصحّ ". يصنّف ابن جنّي الحروف حسب خفتها وثقلها ودرجة كليهما، ويستنتج من ذلك بعض المبادئ العامّة مثل : " وأحسن التأليف مابوعد فيه بين الحروف فمتى تجاور مخرجا الحرفين فالقياس ألاّ يأتلفا ". أو مثل " وأقل الحروف تألفا بلا فصل حروف الحلق "، وإذا ماحدث التأليف بينها فلابدّ أن نبدأ بأقواها، وكل هذا يرجع إلى أن التلفظ بحرفين متقاربين يكلّف المتكلم من الجهد أو " الكلفة " ما لايقتضيه منه النطق بحرفين متباعدين، ويلخّص مايراه في هذا الشأن قائلا : " إن الحروف في التأليف على ثلاثة أضرب : أحدها تأليف المتباعدة وهو الأحسن، والآخر تضعيف الحرف نفسه وهو يلي القسم الأول في الحسن، والآخر تأليف المتجاورة وهو دون الاثنين الأولين فإما رفض البتّة وإما قلّ استعماله ".

تندرج هذه الاعتبارات ضمن سعي ابن جنّي البحث عن علل كلّ الظواهر اللغويّة، وهنا خاصة كيفية تكوين الكلمات وسبب اختيار مكوناتها أي الأصوات التي تأتلف منها دون غيرها علّه يجد في طبيعتها مايكسب اللغة صبغة السداد، وينفي عنها التعسف في اختيار وحداتها وأبنيتها، وقد أداه ذلك إلى تقديم أحكام لاتخلو من الطرافة.

وينبغي هنا الربط بين نظرته هذه إلى تأليف الكلمات ومايرجع إليه في مواطن عديدة من مفهومي الاستثقال والاستخفاف وخاصّة في تعليل تعامل الأصوات من إدغام وقلب و ابدال و حذف ...، كل هذه أمور شائعة في التراث النحوي انطلاقا من كتاب سيبويه ، لكن مايبدو مميّزا لابن جنّي هو مدى اعتماده هذين المفهومين لتعليل ظواهر لغوية عدّة، فهو يفسر بهما مثلا " إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة " حسب تعبيره أي إهمال عدد من الأصول الممكنة لتكوين الكلمات، " فأكثره- حسب مايقول- متروك للاستثقال"، ويفسّر بهما غلبة الثلاثي على سائر الأصول لأنه : أعد لها تركيبا "، " فذوات الأربعة مستثقلة غير متمكنّة تمكّن الثلاثي " وذوات الخمس مستكرهة " لإفراط طولها"، وبهذا يفسرّ تعدد صيغ الكلمات الثلاثية نتيجة تنويع حركات الحرفين الأول والثاني، لقد قدّم ابن

جنّي مفهومي الاستثقال والاستخفاف في شكل مبدإ عام أو منهج شامل لتفسير جلّ الظواهر الصرفيّة خاصّة، وهذا مادفعه إلى أن يقول إذا ماتعدّر تفسير الظاهرة "جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لاتعدم هناك مذهبا تسلكه ومأمّا تتوردّه".

إن كتاب الخصائص يمكن اعتباره- من بعض جوانبه- كتابا حاول فيه صاحبه استخراج مقومات منهج للبحث النحوي والصرفي، أما كتاب سرّ الصناعة فهو يرتقي بدراسة الأصوات إلى مستوى الفنّ أو العلم.

وإذا مانظرنا الآن في جوانب أخرى مما نجده في هذين الكتابين وأحيانا في آثاره الأخرى وجدنا من الأحكام والمبادئ والملاحظات ماليس مألوفا عند سلفه من النحاة، من ذلك حرص ابن جنّي على تدقيق المفاهيم التي يتناولها بالدرس والسعي أحيانا إلى تقريبها إلى الأذهان، نذكر في هذا الصدد حدّه للصوت وللحرف في قوله : " أعلم أن الصوت غرض يخرج مع النفس مستطيلا متّصلا حتّى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعتها...". من المعلوم أن كلّ النحاة الذين استعرضوا مخارج الحروف لم يحدّوا الصوت- حسب مانعلم- تحديدا عاما، وإنما اكتفوا باستعراض الحروف وتوزيعها على حيّزات جهاز التصويت، ولم يكتف ابن جنّي بالربط بين مخارج الحروف والصوت عامّة بل صوّر جهاز التصويت والتلفظ بالحروف فشبّهه بالآلات الموسيقية كالناي والعود ومايحدثه كل واحد منهما من أنغام عند الاستعمال، وإليك ماقاله في ذلك نقرأه عليكم رغم طوله لطرافته ولما فيه من دقة الوصف والمصطلح، " ومن أجل ماقلنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها... ماشبّه بعضهم الحلق والفم بالناي فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجا كما يجري الصوت في الألف غفلا بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لايشبه صاحبه... ونظير ذلك أيضا وتر العود فإنّ الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمعت له صوتا، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدّى صوتا آخر، فإن أدناها قليلا سمعت غير الاثنين، ثم كذلك كلّما أدنى إصبعه من أوّل الوتر تشكّلت له أصداء مختلفة... ويختلف ذلك بقدر قوّة الوتر وصلابته وضعفه ورخاوته، فالوتر في هذا التمثيل كالحلق، والخفقة بالمضراب عليه كأوّل الصوت من أقصى الحلق، وجريان الصوت فيه غفلا محصور كجريان الصوت في الألف الساكنة..."، لا أظنّ أننا في حاجة إلى مزيد التعليق في هذا الصدد، ونلاحظ هذا الحرص على التدقيق وتقريب الأمور في عرضه لكيفية معرفة ماسماه " بصدى الحرف " وذلك باجتناب تحريكه " لأن الحركة- على حدّ تعبيره- تقلق الحرف عن موضعه ومستقرّه وتجتذ به إلى جهة الحرف التي هي بعضه...".

ويتجلى هذا الحرص أيضا مانجده في الأبواب الأولى من كتاب الخصائص من تحديد للغة والنحو والإعراب، والكلام، والقول، ولم يكن من الشائع أن تفتح (أن تبدأ) المصنفات النحوية بتحديد مثل هذه المفاهيم، ففي الفصل الأول من كتاب الخصائص تناول ابن جنّي بالنظر مصطلحي الكلام والقول اشتقاقا ومعنى اصطلاحيا، وحاول في مايهمنا هنا أن يبيّن الفرق بين الاثنين معتمدا استعمال كليهما مستنتجا منه أن القول " أوسع من الكلام تصرفا وأنه يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ماهو اعتقاد ورأي " في حين أن الكلام هو " عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها "، ولعلنا لا نجانب الصواب إن قلنا إن مادار من جدل حول هذين المصطلحين عند الخلف يستمد مادته من هذا الفصل الأول من كتاب الخصائص، ومن ناحية أخرى فقد ردّد " الخلف من اللغويين " تعريفه للغة ولم يبحثوا لها عن حدّ آخر، ومن أطرف مانجده على لسانه في شأن اللغة قوله : " إن واضع الخط أجراه... على اللفظ لأنه أصل للخط والخط فرع على اللفظ " هذا أمر بديهيّ لكن التصريح به لم يكن شائعا في التراث.

أما حدّه للإعراب بأنه " الإبانة عن المعاني بالألفاظ "، فقد سبق إليه من قبل الزجاجي خاصّة، لكن مايبدو لنا مميّزا لابن جنّي هو تقديمه للإعراب على أنّه قرينة من بين مجموعة من القرائن الأخرى المعتمدة للفصل بين المعاني النحوية وهي المطابقة وظروف الخطاب والمعنى المعجمي، كلّ هذه تمكّن من التصرّف في ترتيب عناصر الجملة على غرار الإعراب، فإذا انعدمت جميع هذه القرائن تحتّم الالتزام بالترتيب الأصلي الذي يمثل قرينة أخرى، بالإضافة إلى هذا يعتبر ابن جنّي أن الإعراب يمكّن من الإيجاز، لكنه يدرك أنّه يمكن الاستغناء عنه عن طريق إضافة كلمة أو كلمتين " إلى الخطاب وفي ذلك يقول : " ألا ترى أن من لايعرب فيقول: ضرب أخوك لأبوك " قد يصل بالأم إلى معرفة الفاعل من المفعول ولايتجشّم خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى فإنّ تخلل الإعراب (أي تتابعه) من ضرب إلى ضرب يجرى مجرى مناقلة الفرس (أي سرعة نقل قوائمه) ولايقوى على ذلك من الخيل إلا الناهض الرجيل (أي القويّ) دون الكودن الثقيل (أي الهجين غير الأصيل).

أمّا فيما يتعلق باعتبار الإعراب نتيجة للعامل واختلافه باختلاف العوامل فإن ابن جنّي هنا أيضا يوضّح أمورا قد تلتبس على الناظر في التراث النحوي المكتفي بما يدّل عليه ظاهر اللفظ، فالقول بأن الإعراب تحدثه العوامل قد يوهم بأنّ الألفاظ يؤثر بعضها في بعض ويحدث فيه حقا علامات الإعراب، لذا يوضّح ابن جنّي المسألة من وجهين : الوجه الأول يتمثّل في أن العمل أمر معنوي وأنّ تصنيف العوامل إلى لفظية ومعنوية لايدلّ على فرق جوهريّ بينهما، بل إن " العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية "، والتلفظ بأي عامل لفظي ليس إلا نطقا بالأصوات المكونة له " والصوت – كما يقول ابن جنّي– مما لايجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل" ويضيف

قائلا : " وإنّما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه... وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به..."، لكنّ هذا لايكفي لبيان محدث علامات الإعراب إذ يمكن أن يعتبر المعنى فاعل الإعراب، لذا يقول ابن جنّي : " فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم وإنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظيّ ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ".

قد يبدو هذا الأمر بديهيا أيضا لكنّ وقوف ابن جنّي عنده دليل على أنه ليس كذلك عند الجميع، وعلى كلّ فلئن لم يكن لدينا مايدّل على أن الأمر كان ملتبسا على بعض معاصري ابن جنّي أو سلفه فإن ابن مضاء القرطبي قد أوهم- بعد قرنين من وفاة ابن جنّي- بوجوده عندما قال : " وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لايقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولايحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل..."، ونشير هنا- عرضا- إلى أن ابن مضاء يذهب إلى غير ماذهب به ابن جنّي فقول هذا هو قول المعتزلة حسب ابن مضاء، " وأمّا مذهب أهل الحق- كما يقول- فإنّ هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية ".

إنّ هذا الحرص على توضيح الأمور ووضعها في نصابها اجتنابا لما قد يفهم خطأ من خطاب النحاة الاصطلاحي نلاحظه في مواطن أخرى عدّة.

من ذلك مثلا ماقاله ردّا على الذين يعتبرون أن الحركة قبل الحرف بدعوى إجماع النحاة في تعليمهم حذف الواو في يعد وأمثالها من مضارع الفعل المثال على أن الواو جاءت بين ياء وكسرة فلو لم تكن الحركة قبل الحرف لقالوا إنها وقعت بين فتحة وعين (في يعد)، يجيب ابن جنّي بأن هذا لايدلّ على أن المقصود من خطاب النحاة مايفهم من ظاهره إذ يشترك في هذا الخطاب كل النحاة حتى الذين يقولون بأن الحركة بعد الحرف، والواقع أن غرضهم " إنما هو- حسب تعبيره- أن قبلها (أي الواو) ياء وبعدها كسرة وهما مستثقلتان، فأما أن تماسّا الواو وتباشراها على مافرضته وادعته فلا وهذا كثير في الكلام والاستعمال"، ويغتنم ابن جنّي فرصة الردّ هذا ليعبّر بصفة واضحة عن احترازه ممايبدو إجماعا فيقول : " ذلك أن هذا الموضع إنّما يتحاكم فيه إلى النفس والحسّ ولايرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سنّة ولاقديم ملّة، ألا ترى أن إجماع النجاة في هذا ونحوه لايكون حجّة لأن كل واحد منهم إنّما يردّك ويرجع بك فيه إلى التأمّل والطبع لا إلى التبعية والشرع ".

ونفس الحرص على التدقيق والتوضيح اتّقاء لما قد يؤدّي إليه ظاهر خطاب النحاة من تأويلات خاطئة يتجلّى في وقوف ابن جنّي في كتاب الخصائص وكتاب المنصف في شرح تصريف المازني عند خطاب النحاة حول التغييرات الصرفية

وتقدير أصول لها غير المستعملة حقا في قولهم مثلا أن قام أصلها قوم وطال طول وشدّ شدد واستقام استقوم...، إن " هذا الموضوع- على حدّ تعبيره- كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لاحقيقة تحته... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وماكان نحوها مما يدّعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه قد كان مرّة يقال..."، لذا يتصدّى ابن جنّي لهذا الوهم في حكم قاطع، يقول : " ليس الأمر كذلك بل بضدّه وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ إلا على ماتراه وتستمعه "، ويوضح القصد من افتراض أصول للكلمات المعنية فيقول : " وإنما معنى قولنا : إنّه كان أصله كذا أنّه لوجاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ماذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لايعتقده أحد من أهل النظر ".

وهذا مايلخصه في عنوان فصل الخصائص المتعلّق بهذا الموضوع بقوله : " باب مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لازمانا ووقتا ".

إن الأصول التي تعتمد لتحديد التغييرات المفضية إلى الكلمات المستعملة أصول نظرية بحت لاوجود لها في الواقع، لكن ابن جنّي بقدر مايرفض وجودها الفعلي يعتبر أنها غير مختلقة ولايشك في وجاهة اعتمادها لأن بعضها قد ينطق به، ويقول في ذلك : "واعلم مع هذا أن بعض ماندّعي أصيلته من هذا الفنّ قد ينطق به على ماندّعيه من حاله وهو أقوى الأدلّة على صحّة مانعتقده من تصوّر الأحوال الأوّل" ويذكر على سبيل المثال تصريف أمر المضاعف بالإدغام في لغة تميم وبالفك في لغة الحجاز، ولايخطر بباله أن تكون إحدى اللغتين نتيجة تطور للأخرى، ذلك أن اللغة العربية قد نشأت- في رأيه- حسب نظرة شاملة وحددت مبادئها تحديدا نهائيا من أول الوضع. فواضع اللغة- على حدّ تعبيره- " لما أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها ورأى بعين تصوّره وجوه جملها وتفاصيلها "، فلو لم يكن الأمر كذلك لما كانت اللغة مستمرّة على وتيرة واحدة ومنهج واحد لاتحيد عنه.

لكن هذا لم يمنع ابن جنّي من الذهاب إلى أن اللغة لم توضع في وقت واحد بل حسب تعبيره " تلاحق تابع منها بفارط "، وليس هذا بالرأي الطريف، فهو ماذهب إليه أستاذه الفارسي وكذلك معاصره ابن فارس إذ يقول " ولعلّ ظانّا يظنّ أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف، إنّما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد وليس الأمر كذلك، لكن الفرق بين الرجلين في هذا الموضوع أنّ ابن فارس يرى أن توسيع اللغة أمر مقصود على الأنبياء بما أنّها توقيف وأنّ الله علّم الأنبياء نبيا نبيا ماشاء أن يعلّمه حتى آل الأمر إلى محمّد فقرّ قرار اللغة العربية، ولم تحدث لغة من بعده ولم " يبلغنا - حسب تعبيره- أن قوما من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسميّة شيء من الأشياء مصطلحين عليه ".

لكنّ ابن جنّي لم يقصر الأمر على الأنبياء أو على صنف من المتكلمين عندما يقول : "... لابدّ أن يكون وقع في أول الأمر بعضها (أي اللغة) ثم احتيج فيما بعد إلى

الزيادة عليه لحضور الداعي إليه فزيد فيها شيئا فشيئا، إلا أنه على قياس ماكان سبق منها في حروفه وتأليفه وإعرابه المبين عن معانيه لايخالف الثاني الأول ولا الثالث الثاني كذلك متصلا متتابعا... ".

المهمّ حسب هذا هو احتفاظ اللغة بخصائصها التي حدّدت منذ البداية مما يضمن فصاحتها ونقاءها، أمّا المبادرة إلى توسيعها فلايبدو أنها في نظره مقصورة على صنف من المتكلمين، ولئن كان استعماله لصيغة المبني للمجهول في قوله "احتيج" و " زيد فيها " قد يدّل على رفض تبني موقف في شأن المضطلع بالزيادة والتوسيع فإنه يبدو لنا أن ابن جنّي يميل إلى اعتبار اللغة ظاهرة بشرية ويرى أنه في وسع كلّ متكلميها أن يزيدوا فيها مايحتاجون إليه " على قياس ماسبق "، وهذا مايفهم من قوله : " وعلى هذا مانشاهده الآن من اختراع الصنّاع لآلات صنائعهم من الأسماء كالنجّار والصائغ والحائك والبنّاء وكذلك الملاح..." فليس في هذا القول ما يدلّ على احترازه من هذه الأسماء الموضوعة أو اعتباره لها خارجة عن اللغة الفصيحة.

وفي هذا الإطار من الاعتبارات يوضّح مسألة أخرى من المسائل الشائعة نعني مايسميّه ابن جنّي " مراتب الأسماء والأفعال والحروف "، فمن المعلوم أن الشائع في التراث النحوي أن الأسماء قبل الأفعال والحروف متقدّم عليها، ولايخفى أن مثل هذا التعبير يوهم بأن الاسم سابق في الوجود للقسمين الآخرين متقدم عليهما في الزمان، وهنا أيضا يرجع ابن جنّي الأمور إلى نصابها معتمدا على ماقاله استاذه أبو علي الفارسي، فقد "كان يذهب إلى أن هذه اللغة إنما وقع كل صدر منها في زمان واحد وإن كان تقدم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل "، فمفهوم التقدم أو السبق مفهوم نفسي مجرّد فقولهم" إن الاسم أسبق من الفعل أنّه أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان"، والأمر حسب ابن جنّي رهين الحاجة، فالحاجة هي التي توجه إلى وضع هذا أو ذلك وهذا مايفهم من قوله : " وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصائر أمورهم فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني وأنه لابدّ لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأيّها بدأوا أبالاسم أم بالفعل أم بالحرف لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بها جمع إذا المعاني لاتستغني عن واحد منهنّ ".

وبهذا تبدو قضية أسبقية قسم من الأقسام في الزمن قضية زائفة، فالأمر راجع إلى مجرّد تصوّر للأشياء، وتجدر الملاحظة عند النظر إلى هذا الشاهد من كلام ابن جنّي أنّه يتحدّث عن اللغة حديث الذين يعتبرها اصطلاحا بشريا، فأهل اللغة هم الذين وزنوا أحوالهم وهم الذين أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بجميع الأقسام. ولئن اعترف ابن جنّي في حديثه عن أصل اللغة بتردّده إزاء مختلف الاحتمالات من توقيف ومحاكاة للأصوات واصطلاح وأكد أنّه " دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع " فإن خطابه عن العربية في مختلف مؤلفاته يوحي في أغلب الأحيان بأنها من وضع أهلها واصطلاحهم

كما رأينا في الشاهد السابق وكما يستنتج من عبارات مثل : أنهم جعلوا " أو " أنهم توهموا "، والواقع أن اعتبار أصل اللغة اصطلاح منسجم مع نظر ابن جنّي إلى الأمور ومعتقده الديني، فلاشكّ في أن ابن جنّي متأثر بآراء المعتزلة إن لم يكن هو نفسه معتزليا في عصر صار فيه الانتساب صراحة إلى الاعتزال غير مرغوب فيه بعد مقاومة الأشعري لهذا المذهب وانتشار آرائه، وعلى كل فلا نشكّ في أن صاحب الخصائص قد آمن بدور العقل على غرار المتكلمين، وحذق ماروّضوه واعتمدوه من أساليب الجدل وطرق الاحتجاج، وفي مؤلفاته مايدلّ على تتلمذه على بعض المتكلمين فهو يقول مثلا في باب قوة اللفظ لقوة المعنى وتعليقه على الآية " لها ماكسبت وعليها مااكتسبت " : " وذاكرت بهذا الموضع بعض أشياخنا من المتكلمين فسر به..."، بل كأنه ينتسب إلى المتكلمين عندما يقول في كتاب المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة : " وقال لي مرّة بعض أصحابنا من المتكلمين...".

والذي يحملنا على ترجيح انتسابه إلى المعتزلة أو على الأقلّ تبنيّه بعض آرائهم إن لم يكن كلّها ماذهب إليه في تناوله لمفهومي الحقيقة والمجاز، فلاشك أن رأيه في ذلك صادر عن معتقده الديني، فهو يذهب إلى أن " أكثر اللغة مع تأمّله مجاز لا حقيقة "، فالفعل مثلا " يفاد منه معنى الجنسية... والجنس يطبّق جميع الماضي والحاضر والآتي من كلّ من وجد منه "، وهذا مالايقصد إليه المتكلم عندما يسند الفعل إلى فاعل، فاستعماله يقتضي التضييق من معناه وهذا ضرب من المجاز، فالانتقال من اللغة إلى الكلام يقتضي التضييق من معناه وهذا ضرب من المجاز، فالانتقال من اللغة إلى الكلام يقتضي تكييف كلماتها للملائمة بينها وبين المقصود في سياق معيّن، فالكلمة تكون خالية قبل الاستعمال من كلّ تقييد مما يؤهلها لتستعمل في مالايحصى من السياقات، ولكن بمجرّد أن يوظفها المتكلّم في خطاب مّا توسم بما يضبطها ويقيّدها بالنظر إلى مقتضيات خطابه لتصير صالحة له ملائمة لمقصده، ولا يكون ذلك إلا لأن المتكلم " يعدل " عن الحقيقة إلى المجاز حسب عبارة ابن جنّي. ويبدو لنا أن نظرته هذه إلى دور المجاز في اللغة نتيجة معتقده المذهبي والقول بأن الإنسان خالق لأفعاله حرّ في اختيار أعماله، فالذهاب إلى أن عامّة الأفعال جارية على المجاز طريق إلى تأويل ماجاء منها في القرآن مسندة إلى الخالق تأويلا ينزهه عن خلق أفعال العباد وهذا صريح في قوله : " وكذلك أفعال القديم سبحانه نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثله، ألا ترى أنّه – عزّ إسمه– لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا، ولو كان حقيقة لامجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عزّ وعلا " وهذا يتنافى بدون شكّ مع مايتصف به الخالق من عدل.

ولاشكّ في أنه يتبنّى رأي المعتزلة عندما ينظر في قضية المجاز في القرآن في فصل عنوانه صريح وهو : " باب في مايؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية"، فيقرّ بوجود المجاز في القرآن ويؤكد ذلك ويندد بمنكريه ويعوذ بالله من ضعف من

فسّر بعض الآيات من قبيل " لما خلقت بيدي " و " فأينما تولّوا فثمّ وجه الله " على أساس المعنى الحقيقي لليد والوجه باعتبارهما أعضاء للخالق، فهذه وغيرها من الأسماء استعملت في نظره مجازا لإفادة القوة أو الاتجاه جريا على مايألفه الذين خاطبهم الله، ويشير ابن جنّي في لهجة محتدّة ساخرة في آن واحد إلى " من طغى به جهله وغلبت عليه شقوته " حتى قال في قوله تعالى " يوم يكشف عن ساق " إنه أراد بها عضو القديم وأنها جوهر كهذه الجواهر الشاغلة للأماكن وأنها شعر وكذا وكذا مما تتابعوا (تهافتوا) في شناعته وركسوا (أي ارتدّوا) في غوايته ".

بالإضافة إلى هذا فإنّه يبدو لنا أن ماذهب إليه ابن جنّي من آراء حول عدد من المسائل الأخرى يمكن أن ننظر إليه إما من جهة ثقافته الكلامية وإما من وجهة مذهبه الدينيّ.

فحديثه عن العلل يدّل على أنّه متكلم أو على الأقلّ قد أحكم لغة المتكلمين وتمكّن من مصطلحاتهم، فهو يقارن بين علل النحو وعلل المتكلمين ويعتبر أن الأولى قريبة من الثانية لأنّه يمكن إدراكها، إذ هي تحيل على " الحس " و " ثقل الحال أو خفتها على النفس " كما تحيل علل المتكلمين على العقل، فكلا النوعين يدركه الإنسان ويمكن أن يقتنع به، لكن علل النحاة لاتبلغ كلها مستوى علل المتكلمين، فمنها مالابد منه لأنّ الظاهرة المعنية به لايمكن أن يوجد غيرها، ومنها مايمكن تصور غيره لأن الظاهرة كان يمكن أن يوجد غيرها، وهذا هو شأن علل الاستثقال والاستخفاف، والنوع الأول هو المضاهي لعلل المتكلمين مثل استحالة أن يكون الجسم متحرّكا ساكنا في حال واحدة أو امتناع اجتماع السواد والبياض في محلّ واحد، ولئن أقرّ ابن جنّي بتأخر علل النحويين عن علل المتكلمين فإنه يعتبرها مما يمكن الوقوف عليه وضبطه " إذا حكّمنا- حسب تعبيره- بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ " خلافا لبعض علل الفقه في ما يخصّ مثلا " ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق" فكل هذا إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله " حسب تعبيره "، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنا غير بادية الصفحة لنا، هكذا يعتبر ابن جنّي أنه يمكن بالعقل النفاذ إلى أسرار اللغة العربية وخصائصها وإدراك ما " فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والـرقة "، وقد كرّس كتاب الخصائص للبحث عن تلك الحكمة منطلقا مما قاله سيبويه "وليس شيئا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"، معتقدا جازم الاعتقاد "أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض مانسبناه إليها وحملناه عليها خلافا لما كان يراه الخليل بن أحمد في ذلك".

أما مانظنّ أنه لايستبعد أن يكون له صلة بمعتقده الديني فنظره في علاقة اللفظ بالمعنى بما في ذلك قضية الاشتقاق الأكبر التي اعتبرها بعضهم أهمّ مايميز ابن جنّي ويقوم شاهدا على تضلّعه في اللغة وبراعته في التخريج والتأويل، من المفيد هنا الإشارة إلى أن علاقة اللفظ بالمعنى كانت موضوع جدال عند المتكلمين فقد نسب إلى

أحد أعلام المعتزلة وهو عباد بن سليمان العمري أنه يعتبر " أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع "، فاعتبار هذه المناسبة الطبيعية هي التي تعلّل اختيار أصوات دون أخرى للتسمية باعتبارها أبلغ للتعبير عن المسمّى المعنيّ توحي به وتهدي إليه، وحجة عباد بن سليمان- حسب مايقوله السيوطي- أنه لو لم يكن الأمر كذلك " لكان تخصيص الاسم المعيّن بالمسمّى المعيّن ترجيحا من غير مرجّح"، معنى هذا أن انعدام " مرجّح " التسمية يجعل منها- حسب المصطلح الحديث- تسمية اعتباطية وهذا مالايؤيّده وجوب مراعاة الأصلح.

وقد حاول ابن جنّي البحث عن " المرجّح " وهو ينظر في مكونات اللغة ألفاظا وكلمات وأبنية، ويمكن أن نرى في تعليله لأبنية الكلمات سعيا إلى البحث عن مرجحات اختيار حروفها نوعا وعددا...، وما البحث عن العلاقة بين اللفظ والمعنى سوى وجه آخر لهذا التعليل، وقد سلك لذلك سبلا متنوعة يمكن إجمالها في :

- الاشتقاق الأكبر وهو حسب تحديده له " أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثيّة فتعقد عليه وعلى تقاليبه معنى واحدا تجتمع التراكيب الستّة ومايتصرف من كل واحد منها عليه..."، فاشتراك الحروف الثلاثة في معنى عامّ واحد مهما تنوع ترتيبها يمكن أن يؤول بوجود ضرب من المناسبة بين طبيعتها الصوتية والمعنى العام المشترك، لكن ابن جنّي يعترف بأنّ هذا غير " مستمرّ في جميع اللغة " وإن كان يعتبره على جانب هامّ من الشيوع، ولعلّه لهذا بحث عن أشكال أخرى من التطابق بين اللفظ والمعنى، ومنها اشتمال الكلمات على أصوات تحاكي الأصوات المعبّر عنها أو صياغتها صياغة تحتذي صورة المعنى المعبّر عنه كالحركة والاضطراب فتوحي الصيغة بذلك، ومنها قوة اللفظ لقوّة المعنى فقوة المعنى هي ماتفيده الكلمة من شدّة أو تفخيم أو تكثير أو تكرار أو مبالغة ويقابلها في اللفظ حروف مزيدة وخاصّة مكررة، ولايتردّد ابن جنّي في تقديم الأمر في قاعدة عامة، يقول : " وبعد فإذا كانت الألفاظ أدلّة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة زيادة المعنى به، ومنها مايسميه " بمقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث" ويقول أيضا : " إن الأصوات تابعة للمعاني فمتى قويت قويت ومتى ضعفت ضعفت ". ويستشهد لذلك بأزواج من الكلمات يفيد كل زوج منها معنيين متقاربين يفرق بينهما حرف له من الصفات مايحذو- على حدّ تعبيره- " مسموع الأصوات على محسوس الأحداث ". مثل الخضم والقضم والنضح والنضخ... ومنها ترتيب مكونات الكلمة ذات المعنى المركب ترتيبا يجعل أجزاءها اللفظية تتعاقب حسب تعاقب أجزاء معناها كما هو الشأن حسب مايذهب إليه في استفعل التي يفيد جزؤها الأول الطلب وجزؤها الثاني الحدث المطلوب...".

وبصفة أعمّ يستغلّ ابن جنّي كل المناسبات ليقيم الدليل على ملاءمة اللفظ للمعنى وتتوع السبل التي تحقق ذلك، وكل هذا يصدر عن رغبة لاحدّ لها لبيان علل

العربية بيانا يسعى إلى أن يكون مقنعا للتدليل على ما تقوم عليه هذه اللغة من حكمة وإتقان.

بعد كلّ هذا نتساءل مرّة أخرى عما يميزّ ابن جنّي عن غيره من علماء اللسان ويكسبه مكانة جديرة بما نجده من تنويه به قديما وحديثا. لاشكّ عندنا أنه لم يضع نحوا مغايرا للسنة التي أقرّها سيبويه، ولم يحد عن السبيل التي سلكها سلفه لا من حيث النصوص المعتمدة لوصف اللغة وتقنينها ولا من حيث أدوات الوصف ومبادئ التقعيد، لكن رغم ذلك يبقى ابن جنّي علما لافتا للانتباه بين زمرة النحاة من ذوي الأجيال المتعاقبة لأسباب عدّة :

- منها وضعه لبعض المؤلفات على منوال مغاير لمنوال ماسبقه من مؤلفات سلفه.
- ومنها أنه في واحد منها- أي كتاب الخصائص- يبدو رجل نظر، إن لم نقل رجل تنظير، يتناول بالبحث قضايا عامّة ليست مما يبحث فيه النحاة عادة أو يتعرضون له وإنما مما نجد صداه عند الفلاسفة وبعض المتكلمين والأصوليين، هو رجل تنظير إلى حدّ مايسعى انطلاقا من جزئيات لاتبدو ذات بال إلى صياغة قوانين عامة وأحكام شاملة.
- ومنها أنه واضع علم أصول النحو، وجد السلف في كتاباته مادّة ثرية استصفوا منها مابدا لهم ممثلا للأصول على غرار الفقه فضيّقوا مفهوم الأصول أيما تضييق.
- ومنها أنه وضع أسئلة وجيهة حول مظاهر ومفاهيم ومصطلحات قد تكون مصدر التباس ووهم فأجاب موضحا واضعا الأمور في نصابها.
- ومنها أخيرا أنّه يمثّل من الناحية المذهبية الاتجاه المخالف تماما لما يمثله معاصره ابن فارس، فلئن كان الرجلان معجبين بالعربية إلى حدّ التقديس فإن تمشّي ابن جنّي تمشّ ذو صبغة عقلانية واضحة، فبالنظر يعتبر أنّه يمكن الاهتداء إلى الأسباب أو العلل التي تفسّر جلّ الظواهر، وتمكنّ من فهم وجاهة خصائصها، وإنّا نذهب إلى أن جانبا هامّا مما قاله في كتاب الخصائص يتضح أمره إذا ما قرئ على ضوء معتقده.